شركة لوتس للتنمية والإستثمار الزراعي

(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

وتقرير مراقب الحسابات عليها

شركة لوتس للتنمية والإستثمار الزراعي

(شركة مساهمة مصرية)

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

المحتويات	الصفحة
تقرير مراقب الحسابات	-
قائمة المركز المالى	١
قائمة الدخل	٢
قائمة الدخل الشامل	٣
قائمة التدفقات النقدية	٤
قائمة التغير فى حقوق الملكية	٥
الإيضاحات المتممة للقوائم الماليـة	٦ ــ ٢٩

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمى شركة / **لوتس للتنمية والإستثمار الزراعي** " شركة مساهمه مصرية "

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية لشركة / **لوتس للتنمية والإستثمار الزراعي** " شركة مساهمة مصرية "والمتمثلة فى المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وكذا قوائم الدخل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أى تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها ، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية . وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أى أخطاء هامة ومؤثرة .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية . وتعتمد الإجراءات التى تم إختيارها على الحكم الشخصى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ . ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء الرأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية .

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، فى جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالي للشركة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وراد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة فى : ١٢ / ٠٣ / ٢٠٢٤

مـراقـب الـحـسـابات

نصر أبو العباس وشركاه Morison Global محاسبون قانونيون ومستشارون

نصـر أبو العباس أحـمـد

س.م.م. بالهيئة العامة للرقابة المالية ١٠٦

نصـر أبو العباس وشركاه – Morison Global

شركة لوتس للتنمية والإستثمار الزراعي

(شركة مساهمة مصرية)

المركز المالي

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	إيضاح رقم	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنية مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنية مصرى
الأصول غير المتداولة			
الأصول الثابتة	٤	٣٦ ٤٨٠ ٠٢٦	٤٤ ٠٠٠ ٧١٥
الأصول الحيوية (نباتات مثمرة)		١ ٣٧٧ ٣٠٢	-
مشروعات تحت التنفيذ	٥	٨٩ ٩٩٣ ٧٩١	١٨ ١٣٤ ٦٨٢
حق الإنتفاع	٦	١٣ ٤٣٩ ٥٢٥	١٦ ٦٠٨ ٦٣٧
مجموع الأصول غير المتداولة		١٤١ ٢٩٠ ٦٤٤	٧٨ ٧٤٤ ٠٣٤
الأصول المتداولة			
أعمال تحت التنفيذ	٧	٩٤ ٩٢٩ ٣٨١	١٢٢ ٠٦٥ ٣٥٧
المخزون	٨	٤٥ ٧٥٠ ٦٣١	١٣ ٨٠٢ ٠١٣
النقدية وما في حكمها	٩	١٣ ٣١٥ ٧٥٦	٩ ٣٣٨ ١٧٦
عملاء و أوراق قبض	١٠	١٨٥ ٠٦٣	١ ٨٥٤ ٩٣١
أرصدة مدينة مصلحة الضرائب	١١	٤ ١٤٢ ٩٦٢	٥ ٣٨٧ ٠٠٩
المدينون والأرصدة المدينة الأخري	١٢	١٦ ٦٥٠ ٧٠١	١٧ ٧٠٣ ٨٢٠
مجموع الأصول المتداولة		١٧٤ ٩٧٤ ٤٩٤	١٧٠ ١٥١ ٣٠٦
إجمالي الأصول		٣١٦ ٢٦٥ ١٣٨	٢٤٨ ٨٩٥ ٣٤٠
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	١٣	٥٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٦ ٠٠٠ ٠٠٠
إحتياطي قانوني		١ ٠٣٠ ١٠٥	٤١٥ ٩٨٣
أرباح مرحلة		٣١ ٨٦٠ ٤٢٨	٢٠ ٣٤١ ١٨٣
أرباح العام		٢٢ ٣٨٤ ٣١٣	١٢ ٢٨٢ ٤٤٧
مجموع حقوق الملكية		١١١ ٢٧٤ ٨٤٧	٨٩ ٠٣٩ ٦١٣
الإلتزامات غير المتداولة			
إلتزامات ضريبية مؤجلة	١٤	١ ٩٩٨ ٢١٤	٢ ٧٨٢ ٢٦٢
قروض متوسطة الأجل	١٥	٢ ٩٤٤ ٣٣٧	٥ ٢٩٩ ٨٠٤
مجموع الإلتزامات غير المتداولة		٤ ٩٤٢ ٥٥١	٨ ٠٨٢ ٠٦٦
الإلتزامات المتداولة			
بنوك دائنة وتسهيلات بنكية	١٦	٩٠ ٤٠٣ ٥٧٩	٥٧ ٩٢٩ ٤٦٦
موردين وأوراق دفع	١٧	٤٣ ٣٧٢ ٣٩٩	٤٧ ٩٤١ ٨٦٦
الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى	١٨	٥٨ ٨٣٥ ٧٧٩	٤٢ ٨٤٤ ١٤٨
أرصدة دائنة لدى مصلحة الضرائب	١٩	٧ ٤٣٥ ٩٨٣	٣ ٠٥٨ ١٨١
مجموع الإلتزامات المتداولة		٢٠٠ ٠٤٧ ٧٤٠	١٥١ ٧٧٣ ٦٦١
مجموع الإلتزامات		٢٠٤ ٩٩٠ ٢٩١	١٥٩ ٨٥٥ ٧٢٧
مجموع حقوق الملكية والإلتزامات		٣١٦ ٢٦٥ ١٣٨	٢٤٨ ٨٩٥ ٣٤٠

" تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) الى رقم (٢٥) متممة للقوائم المالية و تقرأ معها"

تقرير مراقب الحسابات مرفق

رئيس مجلس الادارة

المدير المالى

LOTUS
for agricultural investments
and development

شركة لوتس للتنمية والإستثمار الزراعي

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	إيضاح رقم	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
المبيعات	٢٠	٢٢٦ ٩٣٤ ٥٨٤	١١٨ ٢٠٩ ٦٨٨
يخصـــــم:			
تكلفة المبيعات	٢١	١٧٧ ٥٨١ ٩٦٤	٩١ ٦٨٧ ٠٥٤
مجمل الأرباح		٤٩ ٣٥٢ ٦٢٠	٢٦ ٥٢٢ ٦٣٤
يخصـــــم:			
مصروفات إدارية وعمومية	٢٢	٤ ٧٩٦ ٠٧٥	٣ ١٣٨ ٦١٦
إهلاكات أصول ثابتة	٤	١ ١٢٠ ٨٨٦	٩٩٣ ٨٥٩
إهلاك حق إنتفاع		٣ ١٦٩ ١١٢	٣ ١٦٩ ١١١
مصروفات تمويلية		١١ ١٨٢ ٠٤٤	٢ ٩٩٣ ٤٨٠
مصروف المساهمة التكافلية		٥٦٨ ٤٧٠	٢٩٥ ٥٢٩
مصروف خسائر انتمانية متوقعة		٥ ٦٥٥	-
مجموع المصروفات والأعباء الإدارية		٢٠ ٨٤٢ ٢٤٣	١٠ ٥٩٠ ٥٩٥
يضاف:			
فوائد دائنة		٤٥٣ ٥١٠	٢ ٠٧٨
إيرادات مخصص خسائر انتمانية متوقعة (انتفى الغرض منه)		٢٩ ٤١٣	-
صافى أرباح قبل الضريبة		٢٨ ٩٩٣ ٣٠٠	١٥ ٩٣٤ ١١٧
ضريبة الدخل الحالية		(٧ ٣٩٣ ٠٣٥)	(٢ ٩٤٧ ٢١٥)
الضريبة المؤجلة	١٤	٧٨٤ ٠٤٨	(٧٠٤ ٤٥٥)
صافى الأرباح بعد الضريبة		٢٢ ٣٨٤ ٣١٣	١٢ ٢٨٢ ٤٤٨
نصيب السهم الأساسي من أرباح العام		٠,٠٤٠	٠,٠٢٢

"تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) الى رقم (٢٥) متممة للقوائم المالية و تقرأ معها "

رئيس مجلس الإدارة

المدير المالي

LOTUS
for agricultural investments
and development

شركة لوتس للتنمية والإستثمار الزراعي

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	إيضاح رقم	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
أرباح العام		٢٢ ٣٨٤ ٣١٣	١٢ ٢٨٢ ٤٤٨
فروق العمله الناتجه عن ترجمة العمليات الاجنبيه		-	-
الإستثمارات الماليه المتاحه للبيع		-	-
تغطيه التدفق النقدى		-	-
الأرباح (الخسائر) الإكتوارية من نظم المزايا المحدده للمعاشات		-	-
نصيب المنشأه من الدخل الشامل الاخر من الشركات الشقيقة		-	-
ضريبه الدخل المتعلقه عناصر الدخل الشامل الاخر		-	-
مجموع الدخل الشامل الاخر عن العام بعد خصم الضريبة		-	-
إجمالي الدخل الشامل عن العام		٢٢ ٣٨٤ ٣١٣	١٢ ٢٨٢ ٤٤٨

"تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) الى رقم (٢٥) متممة للقوائم المالية و تقرأ معها "

رئيس مجلس الإدارة

المدير المالي

LOTUS
for agricultural investments
and development

شركة لوتس للتنمية والإستثمار الزراعي
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية
عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	إيضاح رقم	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى الأرباح قبل الضرائب و البنود غير العادية		٢٨ ٩٩٣ ٣٠٠	١٥ ٩٣٤ ١١٧
تعديلات لتسوية صافى الربح مع التدفقات النقدية من انشطة التشغيل			
إهـلاك	٤	١٠ ٧٣٩ ١٢٢	٥ ٤٠٦ ١٢٢
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى رأس المال العامل		٣٩ ٧٣٢ ٤٢٢	٢١ ٣٤٠ ٢٣٩
التغير في الأعمال تحت التنفيذ	٥	٢٧ ١٣٥ ٩٧٦	(١١٩ ٧٨٤ ٦٧٣)
التغير في المخزون	٨	(٣١ ٩٤٨ ٦١٨)	(١٣ ٨٠٢ ٠١٣)
التغير في أرصدة العملاء و الأرصدة المدينة	١٠ - ١٢	٣ ٩٦٧ ٠٣٤	٢١ ٥٤٩ ١٨٩
التغير في أرصدة الموردين والدائنون و الارصدة الدائنة	١٧ - ١٩	٨ ٤٠٦ ٩٣١	٦٢ ٣٤٨ ٩٠٥
التدفقات النقدية قبل البنود غير العادية		٤٧ ٢٩٣ ٧٤٥	(٢٨ ٣٤٨ ٣٥٤)
صافى النقدية الناتجة من / (المستخدمة في) أنشطة التشغيل		٤٧ ٢٩٣ ٧٤٥	(٢٨ ٣٤٨ ٣٥٤)
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار			
(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة	٤	(٤ ٥٩٥ ٧٣٥)	(٨ ٦٢٨ ٩٣٦)
(مدفوعات) لمشروعات تحت التنفيذ	٥	(٧١ ٨٥٩ ١٠٩)	(٣ ٢٤٨ ٨٩٥)
(مدفوعات) حق الإنتفاع	٦	٣ ١٦٩ ١١٢	٣ ١٦٩ ١١١
صافى النقدية (المستخدمة في) أنشطة الإستثمار		(٧٣ ٢٨٥ ٧٣٢)	(٨ ٧٠٨ ٧٢٠)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
(مدفوعات) للقروض متوسطة الأجل	١٥	(٢ ٣٥٥ ٤٦٧)	(٢ ٨٤٣ ٠١١)
مقبوضات من بنوك دائنة	١٦	٣٢ ٤٧٤ ١١٤	٤٨ ٠٤٣ ٥٠٥
صافي النقدية الناتجة من أنشطة التمويل		٣٠ ١١٨ ٦٤٦	٤٥ ٢٠٠ ٤٩٤
صافى الزيادة فى النقدية و ما فى حكمها خلال العام		٤ ١٢٦ ٦٥٩	٨ ١٤٣ ٤٢٠
النقدية و ما فى حكمها فى بداية العام	٩	٩ ٣٣٨ ١٧٦	١ ١٩٤ ٧٥٦
تسوية على أرباح مرحلة		(١٤٩ ٠٨٠)	-
النقدية و ما فى حكمها فى نهاية العام	٩	١٣ ٣١٥ ٧٥٦	٩ ٣٣٨ ١٧٦

"تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) الى رقم (٢٥) متممة للقوائم المالية و تقرأ معها "

شركة لوتس للتنمية والإستثمار الزراعي

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير فى حقوق الملكية

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

البيان	رأس المال جنية مصرى	إحتياطي قانوني جنية مصرى	الأرباح المرحلة جنية مصرى	صافى ربح العام جنية مصرى	الإجمالي جنية مصرى
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٥٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٤١٥ ٩٨٣	٦ ٦٣٦ ٧٨٢	١٣ ٧٠٤ ٤٠٢	٧٦ ٧٥٧ ١٦٦
المرحل للأرباح المرحلة من أرباح العام ٢٠٢١	-	-	١٣ ٧٠٤ ٤٠٢	(١٣ ٧٠٤ ٤٠٢)	-
صافى أرباح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	-	-	-	١٢ ٢٨٢ ٤٤٧	١٢ ٢٨٢ ٤٤٧
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٥٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٤١٥ ٩٨٣	٢٠ ٣٤١ ١٨٣	١٢ ٢٨٢ ٤٤٧	٨٩ ٠٣٩ ٦١٣
المرحل للأرباح المرحلة من أرباح العام ٢٠٢٢	-	-	١٢ ٢٨٢ ٤٤٧	(١٢ ٢٨٢ ٤٤٧)	-
تدعيم الإحتياطي القانوني	-	٦١٤ ١٢٢	(٦١٤ ١٢٢)	-	-
تسويات علي أرباح مرحلة	-	-	(١٤٩ ٠٨٠)	-	(١٤٩ ٠٨٠)
صافى أرباح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	-	-	-	٢٢ ٣٨٤ ٣١٣	٢٢ ٣٨٤ ٣١٣
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٥٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٣٠ ١٠٥	٣١ ٨٦٠ ٤٢٨	٢٢ ٣٨٤ ٣١٣	١١١ ٢٧٤ ٨٤٧

"تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) الى رقم (٢٥) متممة للقوائم المالية و تقرأ معها "

أولاً : نبذة عن الشركة :

- تأسست شركة لوتس لإستصلاح الصحراء "شركة مساهمة مصرية " طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١و الشركة تم تسجيلها بالسجل التجاري تحت رقم ٧٣٩٧١ في ١٨ أبريل ٢٠١١ .

و مقرها كائن بالعنوان التالي : الجيزة الوحدة f١١ الدور الأول بالم فالي – المركز الإداري والتجاري بتجمع بالم هيلز السكني – الحي الثاني – منطقة التوسعات الشرقية – مدينة ٦ أكتوبر.

- تم تعديل اسم الشركة ليصبح لوتس للتنمية والإستثمار الزراعي وذلك بموجب قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقده في تاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠٢١ .

يتمثل غرض الشركة فى الأتى:-

- القيام بشراء و بيع و زراعة و إستصلاح الأراضي بأنواعها و إقامة و تملك مشروعات الإنتاج الحيواني و الداجني و إدارة المشروعات الزراعية و مشروعات الإنتاج الحيواني و الداجني لصالح الشركة و للغير و تقديم الإستشارات الفنية فيما عدا ما يتعلق بأسواق الأوراق المالية و كذا الإستشارات القانونية و الدراسات المتعلقة بالتقييم بمناسبة زيادة رأس المال و الإستحواذ و كذا الإستشارات المالية عن الأوراق المالية لأنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون سوق رأس المال و لائحته التنفيذية و في التجارة العامة و الإستيراد و التصدير و التوكيلات التجارية لكل ما هو مسموح به قانونا مع مراعاة ما ورد بقرار رئيس الوزراء رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٧ و مراعاة قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٨ مع مراعاة أحكام القوانين و اللوائح و القرارات السارية .
- تم الموافقة علي حذف نشاط التوكيلات التجارية واضافة انتاج التقاوي وتعديل المادة ٣ من النظام الاساسي للشركة .

ثانياً : أسس إعداد القوائم المالية

- **الإلتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين**

- أعدت القوائم المالية طبقا لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٥ ، والمعدل بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ الصادر بتاريخ ٧ أبريل سنة ٢٠١٩ وفى ضوء ما يتصل بها من القوانين واللوائح المالية السارية ذات العلاقة.
- بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠١٨ صدر القانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التأجير التمويلي والتخصيم وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على الغاء العمل بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ الخاصة بالتأجير التمويلي.
- اعتمدت وزارة الاستثمار والتعاون الدولى بتاريخ ٧ أبريل لسنة ٢٠١٩، قرار إلغاء معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي وإستبداله بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) عقود التأجير والتي يستدعى تنفيذها تبنى منهجية مناسبة لدراسة معيار المحاسبة المصرى والنظر فى مراحل التطبيق وتم إجراء التعديلات اللازمة عليها على الأنظمة والتعليمات الحالية و يتم تطبيق ذلك المعيارالآن بطريقة صحيحة.
- وفقا لقرار وزارة الاستثمار والتعاون فإن تطبيق المعيار المصرى على الفترات المالية التى تبدأ فى او بعد يناير ٢٠٢٠ ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبية المصرى رقم (٤٨) الايراد من العقود مع العملاء ٢٠١٩ في نفس التوقيت ، بالاستثناء من تاريخ السريان المذكور يكون تاريخ التطبيق الأولى هو بداية فترة التقرير السنوي والتي تم فيها الغاء قانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ – وتعديلات – وصدور قانون تنظيم نشاطى التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وتم تطبيق ذلك المعيار بطريقة صحيحة .

- **أسس القياس**

أعدت القوائم المالية المستقلة طبقا لأسس التكلفة التاريخية ،فيما عدا ما يلي :

- الأصول والإلتزامات المالية التي يتم إثباتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- الإستثمارات في أوراق مالية بغرض المتاجرة والتي يتم تقييمها بالقيمة العادلة.
- الإستثمارات المتاحة للبيع التي لها قيمة سوقية والتي يتم تقييمها بالقيمة العادلة.

- **عملة التعامل والعرض**

- العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية هي الجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة.

- **إستخدام التقديرات والإفتراضات**

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة إستخدام الحكم الشخصي والتقديرات والإفتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات. وتعتمد هذه التقديرات والإفتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة تراها إدارة الشركة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية والتي تمثل الأساس في تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.
- يتم إعادة مراجعة التقديرات والإفتراضات المتعلقة بها بصفة دوريه.
- يتم الإعتراف بأي فروق في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها مراجعة تلك التقديرات إذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التي تمت فيها المراجعة فقط أما إذا كانت تؤثر على الفترة التي تمت فيها المراجعة وعلى الفترات المستقبلية عندئذ تدرج هذه الفروق في هذه الفترة والفترات المستقبلية.

وفيما يلي أهم البنود المستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي :-

- المخصصات.
- الضريبة المؤجلة .
- المصروفات المستحقة.
- الأعمار الانتاجية للأصول الثابتة.
- قياس الإنخفاض فى قيم الأصول .

- **قياس القيم العادلة**

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم اي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة . يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول،بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن ان تسوى بها تلك الألتزامات.
- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة بأستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الأعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخرا او الأسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخري المشابهة بصور جوهريه.أو إستخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.
- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة . ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

- **تقرير القطاعات التشغيلية**

– يوجد لدى الشركة ٢ قطاع تشغيلي ، تمثل قطاعات يتم تقديم تقارير مالية عنها للإدارة العليا ، وهذه التقارير تعرض منتجات مختلفة، وتدار بشكل منفصل لأنها تتطلب استراتيجيات تكنولوجية وتسويقية مختلفة.وتدار بشكل منفصل لأنها تتطلب استراتيجيات تكنولوجية وتسويقية مختلفة.

وفيما يلي بيان بعمليات كل قطاع يتم اصدار تقارير له :

تقارير القطاعات	العمليات
الأعلاف	تصنيع الأعلاف
إستصلاح الأراضي	إستصلاح وإستزراع الأراضى

– يتم تحديد القطاعات وفقا للأسلوب المتبع داخليا لتقديم التقارير المالية للإدارة العليا.
– القطاع هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة التي تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات تعمل في بيئة أقتصادية مختلفة.

- **قائمة التدفقات النقدية**

– يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة ولغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتم تعريف النقدية وما فى حكمها على أنها الأرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية بالبنوك والودائع لأجل وأرصدة البنوك السحب على المكشوف التى لا تعتبر ضمن ترتيبات الأقتراض.

- **أرقام المقارنة**

– يتم تبويب الأرقام المقارنة لتتناسب مع عرض القوائم المالية ومناظرتها مع الفترة المقابلة لها وفقا لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الأستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والمعدل بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩.

ثالثاً : أهم السياسات المحاسبية المتبعة

السياسات المحاسبية الموضحة أدناه يتم تطبيقها بطريقة ثابتة خلال السنوات المالية المعروضة فى هذه القوائم المالية .

- **المعاملات بالعملات الأجنبية**

– يتم ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية بعملة التعامل الخاصة بالشركة بسعر الصرف فى تاريخ المعاملة
– يتم ترجمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية لعملة التعامل بسعر الصرف فى تاريخ القوائم المالية.
– يتم ترجمة الأصول والإلتزامات التى يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة
– يتم ترجمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التى يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة
– وبصفة عامة يتم الإعتراف بفروق العملة فى قائمة الدخل (بإستثناء فروق العملة الناتجة من الترجمة التى يتم الإعتراف بها فى بنود قائمة الدخل الشامل الأخرى).
– الإستثمارات المتاحة للبيع فى أدوات حقوق الملكية (بإستثناء الإضمحلال حيث يتم إعادة تبويب فروق العملة من بنود الدخل الشامل إلى قائمة الدخل).
– يتم ترجمة الإلتزامات المالية التى يتم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافى الإستثمار فى نشاط أجنبى ما دامت التغطية فعالة.
– يتم ترجمة أدوات التغطية المستخدمة فى خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

- **العمليات غير المستمرة**

– العمليات غير المستمرة جزء من عمليات الشركة والتى يمكن تمييز عملياتها وتدفقاتها النقدية عن باقى الشركة
– يتحقق تبويب العملية غير المستمرة عند الإستبعاد أو عند استيفاء العملية لمتطلبات تصنيفها كمحتفظ بها بغرض البيع أيهما أقرب.
– عندما يتم تبويب العملية كعمليات غير مستمرة يتم تعديل أرقام المقارنة بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) والدخل الشامل الآخر كما لو كانت العملية قد تم استبعادها من بداية فترة المقارنة .

- **الأصول الثابتة وإهلاكاتها**

الإعتراف والقياس الأولى

– يعترف بالبند كأصل ثابت عندما يكون من المرجح أن تتدفق منافع إقتصادية مستقبلية للمنشأة من هذا البند ، ويمكن قياس تكلفة البند بدرجة يعتمد عليها.
– يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك والخسائر الناتجة عن الانخفاض في القيمة.
– تتضمن التكلفة كافة التكاليف المباشرة المتعلقة بإقتناء الأصل وبالنسبة للأصول التى يتم انشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التى تستلزمها عملية التجهيز لتلك الأصول لتصل إلى الحالة التشغيلية وفى الموقع والغرض الذى تم اقتناؤها من أجله وكذلك تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذى توجد به الأصول
– يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببند الأصول الثابتة التى تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول.
– برامج الحاسب الآلي المشتراه والتي تمثل جزءاً متمماً بشكل فعال للأجهزة يتم رسملتها كجزء من هذه الأجهزة.
– تكلفة الإقتراض المتعلقة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصول تمثل عنصر من عناصر تكلفة هذه الأصول و تتوقف رسملتها عندما يصل الأصل إلى الموقع والحالة الذى أقتنى من أجله وتكلفة هذا الاقتراض بعد ذلك تدرج بقائمة الدخل عند تكبدها.
– يتم الإعتراف بالأرباح أو الخسائر الناجمة عن إستبعاد الأصول الثابتة فى قائمة الدخل.

التكاليف اللاحقة للإقتناء

– يتم الإعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتلك التكلفة وإذا ما كان من المحتمل تدفق منافع إقتصادية مستقبلية للشركة كنتيجة لإحلال هذا المكون شريطة إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة هذا و يتم الإعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروف عند تكبدها

الإهلاك

– يتم اهلاك قيمة الأصل الثابت القابلة للإهلاك ، والتى تتمثل فى تكلفة الأصل مخصوماً منها قيمته التخريدية – وفقاً (لطريقة القسط الثابت) ، وذلك على مدار العمر الإنتاجى المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة ويتم تحميل الإهلاك على قائمة الدخل ، ولا يتم اهلاك الأراضى ، وفيما يلى بياناً بمعدلات الإهلاك المقدرة للفترة الحالية .

البيـــــان	معدل الإهلاك
عدد وأدوات	%١٠
أثاث ومهمات	%١٠
وسائل نقل وانتقال	%٢٠
أجهزة كهربائية	%٢٠
ألات ومعدات	%٢٠
حاسبات آلية وبرامج	%٢٥

– يتم البدء في إهلاك الأصل عندما يكون الأصل صالحاً للاستخدام في الغرض المعد لأجله ، وفى تاريخ القوائم المالية تتم إعادة النظر في طرق الإهلاك والأعمار الإنتاجية للأصول وقيمتها التخريدية. ويتم تعديلها إذا تطلب الأمر ذلك .

- **أصول حق الإنتفاع**

الإعتراف والقياس الأولى

- يتم الإعتراف بأصل " حق الإنتفاع " فى تاريخ بداية عقد التأجير
- في تاريخ بداية عقد التأجير يتم قياس أصل " حق الانتفاع " بالتكلفة ، والتى تتكون من القيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة فى ذلك التاريخ ، ويتم خصم دفعات الإيجار بإستخدام معدل الفائدة الضمنى فى عقد التأجير ، وإذا لم يكن فى الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيتم إستخدام سعر الفائدة على الإقتراض مضافاً إليه أى دفعات تمت فى أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير ناقصاً أى حوافز إيجار مستلمة ، ويضاف أى تكاليف مباشرة أولية متكبدة والتكاليف التى سيتم تكبدها فى تفكيك وإزالة الأصل محل العقد ، وإعادة الموقع الذى يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد التأجير.

القياس اللاحقة لأصل " حق الإنتفاع "

- بعد تاريخ بداية عقد التأجير يتم قياس أصل " حق الانتفاع " بنموذج التكلفة فيتم قياس أصل " حق الانتفاع " بالتكلفة مطروحاً منه أى مجمع إستهلاك وأى مجمع خسائر إضمحلال فى القيمة ، ومعدل بأى من إجراءات إعادة قياس لإلتزام عقد التأجير.

الإهلاك

- يتم تطبيق متطلبات الاهلاك الواردة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) " الاصول الثابتة واهلاكاتها " فى إستهلاك أصل " حق الانتفاع " مع مراعاة إذا كان عقد التأجير يحول ملكية الأصل محل العقد فى نهاية مدة عقد التأجير أو إذا كانت تكلفة أصل " حق الانتفاع " تعكس أن المستأجر سيمارس خيار الشراء ، فيتم استهلاك أصل "حق الانتفاع " من تاريخ بداية عقد التأجير وحتى نهاية العمر الإنتاجى للأصل محل العقد. وفيما عدا ذلك يتم استهلاك أصل " حق الانتفاع " من تاريخ بداية عقد التأجير إلى نهاية العمر الإنتاجى لأصل "حق الانتفاع " أو نهاية مدة عقد التأجير أيهما أقرب.

الإضمحلال

- يتم تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) " اضمحلال قيمة الأصول " لتحديد ما اذا كان أصل " حق الانتفاع " قد إضمحلت قيمته ، وللمحاسبة عن أى خسائر إضمحلال تم تحديدها .

- **مشروعات تحت التنفيذ**

- يتم الإعتراف بالمبالغ التي تم إنفاقها بغرض إنشاء أو شراء أصول ثابتة ببند المشروعات تحت التنفيذ ، ويتم قياسها بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الانخفاض في القيمة كما لا يتم احتساب اهلاك لها لحين تحويلها لبند الاصول الثابتة ، وتتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التى يتم تشغيله بها وفى الغرض الذى اقتنى من أجله ويتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى الأصول الثابتة عندما يتم الإنتهاء منها وتكون متاحة للإستخدام .

- **الإستثمار العقارى**

- يتم الأعتراف بالأستثمار العقارى بالتكلفة عندما يكون من المحتمل تدفق منافع أقتصادية مستقبلية للشركة ويمكن قياس تكلفتها بصورة يعتمد عليها وعندما يكون الغرض من الأحتفاظ إما تحقيق إيجار أو أرتفاع في قيمتها أو كلاهما وتتضمن هذة التكلفة ما تم تكبدة لإقتناء الأستثمار العقارى.

- **الإستثمارات طويلة الأجل**

إستثمارات فى شركات تابعة

- الشركة التابعة هى المنشآت التى يكون " للشركة " المستثمر فيها القدرة على التحكم فى سياستها المالية والتشغيلية ويفترض وجود تلك القدرة بإمتلاك أكثر من نصف حقوق التصويت الخاصة بالشركة المستثمر فيها .
- يتم اثبات الإستثمارات فى الشركات التابعة بالتكلفة مخصوماً منها أى خسائر إضمحلال فى قيمتها هذا وتقوم الشركة بتقييم الإستثمارات الخاصة بها – كل استثمار على حدة فى تاريخ القوائم المالية وفى حالة إضمحلال القيمة القابلة للإسترداد للإستثمار عن قيمته الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لهذا الإستثمار بقيمة خسائر الإضمحلال وتحميله على قائمة الدخل.

إستثمارات فى أوراق مالية متاحة للبيع

- يتم تبويب الأدوات المالية المحتفظ بها بغرض البيع (بخلاف الإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة) كإستثمارات متاحة للبيع ويتم إثباتها بصفة عامة بالقيمة العادلة (بإستثناء الإستثمارات غير المدرجة ببورصة الأوراق المالية ويتم إثباتها بالتكلفة ناقصاً خسائر الإضمحلال فى القيمة ويتم اثبات البند بالقيمة العادلة سواء ربح أو خسارة مباشرة من ضمن حقوق المساهمين فى قائمة الدخل بإستثناء خسائر الإضمحلال فى القيمة.
- يتم إثبات أو إستبعاد الأدوات المالية المبوبة كإستثمارات متاحة للبيع فى تاريخ الإرتباط بشراء أو بيع الإستثمارات .

- **المخزون**

- يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل .وتتمثل صافى القيمة البيعية فى سعر البيع المتوقع من خلال النشاط العادى ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع ، ويتم تقييم بنود المخزون وفقاً للأسس التالية :
  - بالنسبة للخامات وقطع الغيار والكيماويات ووقود وزيوت والمستلزمات والمهمات بالتكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل ويتم إحتساب التكلفة على أساس المتوسط المرجح وتشمل التكلفة كافة المصروفات التى تتحملها الشركة للوصول بالمخزون إلى موقعة وحالته الراهنة.
  - بالنسبة للإنتاج التام وتحت التشغيل طبقاً التكلفة الصناعية أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل .

- **العملاء وأوراق القبض والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى**

- العملاء وأوراق القبض والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى التى لا تتضمن فوائد يتم إثباتها بالقيمة الإسمية وتظهر مخصوماً منها الإضمحلال فى قيمتها ، ويتم إثبات الإضمحلال فى القيمة عندما يكون هناك أدلة موضوعية على أن الشركة لن تتمكن من تحصيل كل المبالغ المستحقة طبقاً للشروط الأصلية للتعاقد ويتمثل الإضمحلال فى القيمة فى الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة القابلة للإسترداد والمتمثلة فى التدفقات النقدية المتوقع حصول الشركة عليها .
- ويتم إثبات العملاء وأوراق القبض طويلة الأجل مبدأياً بالقيمة العادلة . ثم يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة بإستخدام طريقة سعر الفائدة الفعال .

- **المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة**

- تثبت المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة التى تقوم بها الشركة فى سياق معاملاتها العادية وفقا للشروط وبنفس أسس التعامل مع الغير ، ودون تأثير على الأرباح والمركز المالى للشركة.
- فى نهاية العام المالى يتم عرض عقود المعاوضة وطلب الترخيص بإبرام عقود المعاوضة للعام التالى من الجمعية العامة.
- يتم الإفصاح عن العلاقات والمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة والأرصدة القائمة ضمن إيضاحات بنود المركز المالى.

- **الأدوات المالية**

- تقوم الشركة بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وقروض ومديونيات وأصول مالية متاحة للبيع
- تقوم الشركة بتبويب الإلتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية التزامات مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئة إلتزامات مالية أخرى

الأصول المالية والإلتزامات المالية غير المشتقة – الإعتراف والإستبعاد

- تقوم الشركة بالإعتراف الأولى بالقروض والمديونيات وأدوات الدين المصدرة فى تاريخ نشأتها وجميع الأصول المالية والإلتزامات المالية الأخرى ويتم الإعتراف بهم أولياً فى تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً فى الأحكام التعاقدية للأداة المالية
- تقوم الشركة بإستبعاد الأصل المالى عندما تنتهى فترة سريان الحق التعاقدى فى الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالى أو قامت بتحويل الحق التعاقدى لإستلام تدفقات نقدية من الأصل المالى فى معاملة تم فيها تحويل مخاطر ومنافع

ملكية الأصل المالى بصورة جوهرية أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الإحتفاظ بشكل جوهرى بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالى ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة على الأصل المحول على أن تعترف فقط كأصل أو إلتزام بالناتج عن الحقوق أوالإلتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل

- تستبعد الشركة الإلتزام المالى عندما ينتهى أما بالتخلص منه أو إلغائه أو إنتهاء مدته الواردة بالعقد يتم عمل مقاصة بين أصل مالى وإلتزام مالى وعرض صافى المقاصة فى الميزانية عندما فقط تمتلك حالياً الحق القانونى القابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديه نية لإجراء التسوية على أساس صافى المبالغ أو الإعتراف بالأصل وتسوية الإلتزام فى آن واحد

الأصول المالية غير المشتقة – القياس

- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
- يتم تبويب الأصل المالى كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الإعتراف الأولى ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .
- تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بإقتناء أو إصدار الأصل المالى يتم الإعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الإعتراف بالتغيرات فى القيمة العادلة متضمنة أى عوائد أو توزيعات أرباح أسهم فى الأرباح أو الخسائر .

القروض والمديونيات

- يتم قياس هذه الأصول عند الإعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بإقتناء أو إصدار الأصل المالى بعد الإعتراف الأولى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية

الأصول المالية المتاحة للبيع

- يتم قياس هذه الأصول عند الإعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بإقتناء أو إصدار الأصل المالى بعد الإعتراف يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم الإعتراف بالتغييرات فى القيمة العادلة بخلاف خسائر الإضمحلال وآثار التغيرات فى أسعار الصرف العملات الأجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتجمع فى إحتياطى القيمة العادلة وعن إستبعاد هذه الأصول يتم إعادة تبويب الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر سابقاً إلى الأرباح أو الخسائر .

الإلتزامات المالية غير المشتقة – القياس

- يتم تبويب الإلتزام المالى كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كإلتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو إذا تم تبويبه عند الإعتراف الأولى ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بإقتناء أو إصدار الإلتزام المالى يتم الإعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها ، تقاس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الإعتراف بالتغيرات فى القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الإعتراف بالتغيرات فى القيمة العادلة متضمنة أى مصروف فوائد فى الأرباح أو الخسائر .
- الإلتزامات المالية غير المشتقة الآخر يتم قياسها أولياً بالقيمة العادلة مخصوماً منها أى تكلفة مرتبطة مباشرة بإقتناء أو إصدار الإلتزام بعد الإعتراف الأولى يتم قياس هذه الإلتزامات بالتكلفة المستهلكة بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية
- تغطية مخاطر التدفقات النقدية
- عندما يتم تحديد مشتق كأداة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية ، يتم الإعتراف بالجزء الفعال من التغير فى القيمة العادلة للمشتق فى بنود الدخل الشامل الآخر ، ويتم تجميعها فى إحتياطى تغطية المخاطر أى جزء غير فعال من التغير فى القيمة العادلة يتم الإعتراف به مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر .

- **إنخفاض القيمة**

الأصول المالية غير المشتقة

- الأصول المالية غير المبوبة كمقيمة بالقيمة العادلة ومن خلال الأرباح أو الخسائر بما فى ذلك الحصص التى يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية تقوم الشركة فى تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على انخفاض فى قيمة الأصل .
- تتضمن الأدلة الموضوعية على إنخفاض قيمة الأصل
- اخفاق أو التأخر فى السداد بواسطة مدين
- إعادة جدولة مبالغ مستحقة للشركة بشروط لم تكن الشركة لتقبلها فى ظروف أخرى
- مؤشرات على إفلاس المدين أو المصدر
- التغييرات المعاكسة فى حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو المصدرين
- إختفاء السوق النشطة للأصل المالى بسبب الصعوبات المالية
- وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود إنخفاض يمكن قياسه فى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة الأصول المالية
- وبالنسبة للإستثمار فى أداة حقوق الملكية تتضمن الأدلة الموضوعية على الإنخفاض الهام أو المستثمر فى القيمة العادلة عن التكلفة وتعتبر الشركة أن الإنخفاض بنسبة ٢٠ % هام وأن مدة تسعة أشهر يعتبر مستمر .

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

- تقوم الشركة بتقدير ما إذا كان هناك أدلة موضوعية على حدوث الإنخفاض فى قيمة هذه الأصول منفردة أو على مستوى المجمع . كل الأصول التى تمثل أهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للإضمحلال منفردة وفى حالة عدم وجود أدلة على إنخفاض هذه الأصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشأن أى إنخفاض فى القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الأصول المنفردة . الأصول التى لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبياً يتم تقييمها مجمعة بشأن أى إنخفاض فى القيمة . لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الأصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معاً .
- عند تقييم الإنخفاض على المستوى المجمع للأصول تستخدم الشركة المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الإنخفاض وقيمة الخسائر المتكبدة وتقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الإقتصادية والإئتمانية الحالية توضح أن الخسائر الفعالة من الأرجح أن تكون أكثر أو أقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية
- يتم حساب خسائر الإنخفاض بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصوماً بسعر الفائدة الفعلية الأصلي الخاص بالأصل المالى ويتم الإعتراف بقيمة الخسائر فى الأرباح أو الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص الإنخفاض إذا اعتبرت الشركة أن لا يوجد احتمالات حقيقية لعكس الخسارة الناتجة عن إنخفاض قيمة الأصل فإنه يتم اعدام القيمة ذات العلاقة .
- إذا انخفضت لاحقاً قيمة خسارة الإنخفاض وأمكن ربط هذا الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث يقع بعد الإعتراف بخسارة الإنخفاض القيمة عندئذ يتم رد خسارة الإضمحلال القيمة المعترف بها من قبل خلال الأرباح أو الخسائر .

الأصول المالية المتاحة للبيع

- يتم الإعتراف بالإضمحلال فى الأصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تبويب الخسائر التى تعترف بها سابقاً ضمن بنود قائمة الدخل الشامل الآخر والمجمعة فى إحتياطى القيمة العادلة ويعترف بها فى الأرباح أو الخسائر ويمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به فى الأرباح أو الخسائر الفرق بين تكلفة الإقتناء (بالصافى بعد أى استهلاك أو سداد من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوماً منها أية خسارة فى إضمحلال القيمة لهذا الأصل المالى التى سبق الإعتراف بها فى الأرباح أو الخسائر .

- عند زيادة القيمة العادلة لأداء دين مبوبة كمتاحة للبيع فى أية فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الإعتراف بخسارة إضمحلال القيمة فى الأرباح أو الخسائر عندئذ يتم رد خسارة إضمحلال القيمة هذه فى الأرباح أو الخسائر .
- لا يتم رد خسائر إضمحلال القيمة المعترف بها فى الأرباح أو الخسائر بالنسبة لأى استثمار فى أداة حقوق ملكية مبوب كمتاح للبيع فى الأرباح أو الخسائر .

الأصول غير المالية

- فى تاريخ نهاية كل فترة مالية تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف الأصول الحيوية والإستثمارات العقارية والمخزون والأصول الضريبة المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال وفي حالة وجود أي مؤشر لانخفاض القيمة يتم تقدير القيمة الاستردادية لهذه الأصول.
- القيمة الإستردادية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد هى قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته الإستخدامية أيهما أكبر.
- القيمة الإستخدامية للأصل هى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذى يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.
- يتم الإعتراف بخسارة الإضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإستردادية.
- يتم الإعتراف بخسارة الإضمحلال فى الأرباح أو الخسائر ويتم توزيعها أولاً لتخفيض القيمة الدفترية ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل فى الوحدة .
- يتم رد خسائر الانخفاض في القيمة إذا حدث تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية، و يتم رد خسارة الانخفاض في القيمة في حدود و بحيث لا تجاوز القيمة الدفترية للأصل القيمة الدفترية التي كان سيتم حسابها بعد خصم الإهلاك أو الاستهلاك إذا ما كانت خسائر الانخفاض في القيمة لم يتم الاعتراف بها.
- يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع الحصول عليها للوصول إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقييم الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالأصل.
- يتم مراجعة خسائر الانخفاض المعترف بها في الفترات السابقة للأصول غير المالية في تاريخ القوائم المالية لمعرفة مدى وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها.

- **<u>إدارة المخاطر المالية : نظرة شاملة</u>**

مخاطر السوق

- تتمثل مخاطر السوق فى التغيرات فى أسعار السوق مثل التغير فى أسعار الصرف ومعدلات الفائدة وأسعار الأسهم والتى تؤثر على دخل الشركة او ما تمتلكه من الأدوات المالية . ويكمن هدف إدارة مخاطر السوق فى إدارة والسيطرة على مخاطر السوق ضمن حدود مقبولة ، وتحقيق أفضل عائد. وتقوم الشركة بشراء وبيع المشتقات المالية ، كما انها تتحمل الالتزامات المالية وذلك من أجل إدارة مخاطر السوق. ويتم تنفيذ كافة هذه التعاملات فى حدود القواعد الاسترشادية التى وضعتها الإدارة.

مخاطر العملات الأجنبيه

- يتمثل خطرالعملات الأجنبية فى التغيرات فى سعر الصرف الذى يؤثر على المدفوعات والمقبوضات والتى يتم بها التعامل بعملة بخلاف عملة القيد بالشركة .
- وفيما يتعلق بالأصول والالتزامات المالية الأخرى والمقيمة بالعملات الأجنبية ، فإن صافى قيمة تعرضها لتلك المخاطر يظل عند مستوى مقبول من خلال شراء أو بيع العملات الأجنبية بالسعر السائد فى وقت معين . وذلك عند الضرورة لمواجهة اى خلل قصير الأجل.

مخاطر معدل الفائدة

- تقوم الشركة بنهج سياسة تقوم على ضمان ان القدر الأكبر من تعرضها لتغيرات أسعار الفائدة على المبالغ المقترضة يقوم على أساس سعر ثابت للفائدة.

الائتمان

- ويتمثل خطر الائتمان في عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم وتعتبر مخاطر الائتمان محدودة نظرا لان الشركة تتعامل مع عملاء ذوى ملاءة مالية جيدة كما أن جميع أرصدة العملاء مغطاة بضمانات بنكية .

خطر السيولة

- ويتمثل هذا الخطر في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الشركة على سداد جزء أو كل التزاماتها في تاريخ محدد وطبقاً لسياسة الشركة يتم الاحتفاظ بالسيولة المناسبة لتخفيض ذلك الخطر إلى الحد الأدنى .

- **<u>النقدية وما فى حكمها</u>**

- تتضمن النقدية وما فى حكمها أرصدة النقدية بالصندوق والبنوك والودائع تحت الطلب وكذا أرصدة البنوك سحب على المكشوف التى يتم سدادها عند الطلب والتى تعد جزءً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة ، كما تتضمن الإستثمارات قصيرة الآجل عالية السيولة والتى يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة ويكون خطر تعرضها لتغير فى قيمتها ضئيلاً.

- **<u>رأس المال</u>**

الأسهم العادية

- يتم إثبات التكاليف المتعلقة مباشرة بإصدار الأسهم العادية وخيارات الإكتتاب فى الأسهم كتخفيض من حقوق المساهمين.

إعادة شراء أسهم رأس المال

- عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر فإنه يتم الإعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذى يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتغير فى حقوق الملكية وتبوب الأسهم المشتراة كأسهم خزانة وتظهر مخصومة من إجمالى حقوق الملكية.

توزيعات الأرباح

- يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح كإلتزام فى العام التى يتم فيها إعلان التوزيع وبصدور قرار الجمعية العامة للشركة.

إدارة رأس المال

- إن سياسة مجلس إدارة الشركة هو الإحتفاظ برأس مال قوى بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق وكذا لمقابلة التطورات المستقبلية للنشاط.
- ويتولى مجلس إدارة الشركة متابعة العائد على رأس المال والذى تحدده الشركة بأنه صافى ربح العام مقسوماً على إجمالى حقوق المساهمين كما يراقب مجلس إدارة الشركة مستوى توزيعات الأرباح للمساهمين.
- لا توجد أية تغييرات فى استراتيجية الشركة فى إدارة رأس المال خلال العام كما لا تخضع الشركة لأية متطلبات خارجة مفروضة على رأس المال الخاص بها.

- **<u>الإحتياطيات</u>**

الإحتياطى القانونى

- طبقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة يتم تجنيب نسبة ٥% من صافي الأرباح السنوية لتكوين الاحتياطي القانوني. ويتم التوقف عن تجنيب هذه المبالغ متى بلغ هذا الاحتياطي قدرًا يوازي ١٠٠% من رأس مال الشركة المصدر. وإذا انخفض رصيد الاحتياطي القانوني عن الحد المقرر فان الشركة مطالبة بالعودة لتجنيب ٥ % من صافي الأرباح السنوية حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ١٠٠% من رأس المال المصدر مرة أخري.
- الاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع ، ويمكن استخدام الاحتياطي القانوني في زيادة رأس المال أو تخفيض الخسائر المرحلة.

الإحتياطيات الأخرى

- يتم تكوين الإحتياطيات الأخرى بعد العرض على الجمعية العامة وبناءاً على إقتراح مجلس إدارة الشركة.

- **<u>إلتزام عقد التأجير</u>**

الإعتراف والقياس الأولى

- يتم الإعتراف بإلتزام عقد التأجير فى تاريخ بداية عقد التأجير
- يتم فى تاريخ بداية عقد التأجير قياس إلتزام عقد التأجير بالتكلفة ، والتى تتكون من القيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة فى ذلك التاريخ ، ويتم خصم دفعات الإيجار بإستخدام معدل الفائدة الضمنى فى عقد التأجير وإذا لم يكن فى الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يتم إستخدام سعر الفائدة على الإقتراض الإضافى للمستأجر.
- تتكون دفعات الإيجار فى تاريخ بداية عقد التأجير والتى لم يتم سدادها فى تاريخ بداية عقد التأجير من دفعات ثابتة ناقصاً أى حوافز إيجار مستحقة التحصيل ، ودفعات متغيرة تعتمد على مؤشر أو معدل.
- كما تتضمن دفعات الإيجار مبالغ يتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- وسعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متاكداً من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة.
- ودفعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير إذا كانت مدة التأجير تعكس ممارسة خيار إنهاء عقد التأجير .

القياس اللاحقة لإلتزام عقد التأجير

- بعد تاريخ بداية عقد التأجير يتم قياس إلتزام عقد التأجير فيتم قياس زيادة أو تخفيض المبلغ الدفترى ليعكس الفائدة ودفعات الإيجار وأى إعادة تقييم أو تعديلات لعقد التأجير ، ويتم الأعتراف فى قائمة الدخل بتكاليف الفائدة على التزام عقد التأجير ، ودفعات عقد التأجير المتغيرة غير المدرجة فى قياس التزام عقد التأجير ، وذلك فى الفترة التى وقع فيها الحدث أو الظرف الذى أدى إلى تلك الدفعات.
- يتم إعادة قياس التزام عقد التأجير بخصم دفعات الايجار المعدلة باستخدام نسبة خصم معدلة ، وإذا كان هناك تغيرا فى مدة عقد التأجير حيث يتم تحديد دفعات الايجار المعدلة على أساس مدة عقد التأجير المعدلة.
- يتم إعادة قياس التزام عقد التأجير إذا كان هناك تغيراً فى تقييم خيار شراء الأصل محل العقد ، ويتم تحديد دفعات الايجار المعدلة لتعكس التغير فى المبالغ المستحقة الدفع بموجب خيار الشراء.

- **<u>المخصصات</u>**

- يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام . ويمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها وتقوم الشركة بمراجعة المخصصات فى تاريخ إعداد الميزانية وتعديله وفق أفضل تقدير حالى لها.
- تحدد قيمة المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بمعدل خصم قبل الضرائب الذى يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للإلتزام . والزيادة فى القيمة الدفترية للمخصص الناتجة عن استخدام الخصم لإيجاد القيمة الحالية والتى تعكس مرور الوقت يتم الإعتراف بها كتكلفة إقتراض

المطالبات القانونية

- يتم الإعتراف بمخصص مطالبات القانونية عند وجود مطالبات قانونية ضد الشركة وبعد الحصول على الإستشارات القانونية الملائمة.

المخصصات الأخرى

- يتم الإعتراف بالمخصصات الأخرى عند وجود مطالبات متوقعة من أطراف أخرى فيما يتعلق بأنشطة الشركة وذلك وفقاً لآخر التطورات والمناقشات والإتفاقيات مع تلك الأطراف.

- **المحاسبة عن ضريبة الدخل والضريبة المؤجلة**

ضرائب الدخل

- يتم الإعتراف بالضريبة الحالية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف فى أرباح أو خسائر العام فيما عدا الحالات التى تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به – فى نفس العام أو فى فترة مختلفة – خارج الأرباح أو الخسائر سواء فى الدخل الشامل الآخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال .

الضرائب المؤجلة

- يتم الإعتراف بالضريبة المؤجلة كأصل أو إلتزام في المركز المالى والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي
- جاء قانون الضرائب رقم ٢٠٠٥/٩١ بنظام للإهلاك الضريبى أدى إلى إختلاف الربح المحاسبى عن الربح الضريبى لإختلاف فترات إسترداد قيم الأصول الثابتة ولما كان الإهلاك الضريبى يؤدى إلى إستهلاك قيم الأصول على فترات أقل من الإهلاك المحاسبى مما يؤدى إلى ترحيل الإلتزامات الضريبية إلى فترات مالية يصبح فيها الربح الضريبى والإلتزامات الضريبية لا تتناسب مع الربح المحاسبى وتحميل تلك الفترات بإلتزامات ضريبية ناتجة عن فترات سابقة .ويعقبها فترات يكون فيها الإهلاك المحاسبى أكبر من الإهلاك الضريبى ويتم فى تللك الحالة إستخدام الإلتزامات الضريبية التى تم تكوينها سابقاً.
- يتم الإعتراف بالأصل الضريبى المؤجل الناشىء عن ترحيل الخسائر الضريبة والحق فى الخصم الضريبى غير المستخدم والفروق المؤقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك اختمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل ويتم تحديد الربح الضريبى المستقبلى ويتم إعادة تقدير الأصول الضريبة المؤجلة غير المعترف بها فى نهاية كل فترة زمنية وتعترف بالأصول الضريبة المؤجلة التى لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذى أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبى يسمح بإستيعاب قيمة الأصل الضريبى المؤجل .
- يتم قياس قيمة الضريبة المؤجلة بناءاً على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية.
- عند قياس الضريبة المؤجلة فى نهاية العام المالى يتم الأخذ فى الإعتبار الآثار الضريبية للإجراءات التى تتبعها الشركة للإسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها وإلتزاماتها .
- لا يتم إجراء مقاصة لأصول والإلتزامات الضريبة إلا عند إستيفاء شروط معينة .

- **موردين وأرصدة دائنة أخرى**

- يثبت الدائنون التجاريون بالقيمة الأسمية ، كما يتم الإعتراف بالإلتزامات (المستحقات) بالقيم التى سيتم دفعها فى المستقبل وذلك مقابل البضائع والخدمات التى تم إستلامها.

- **الإيراد**

البضاعة المباعة

- يتم الإعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء عند (أو مع) وفاء المنشأة بإلتزامات الأداء وذلك بتحويل سلعة أو خدمة متعهد بها (أى أصل) للعميل ويعد الأصل بأنه قد تم تحويله عند (أو مع) حصول العميل على السيطرة على ذلك الأصل بإصدار الفاتورة ، وذلك عندما يكون هناك إتفاق بين أطراف على عقد خطياً أو شفهياً أو وفقاً لممارسات تجارية معتادة وأن يتعهد أطراف العقد بأداء إلتزاماتهم ، ويمكن تحديد حقوق كل طرف وشروط السداد وأن يكون من المرجح تحصيل المقابل النقدى فيما يتعلق بالسلع والخدمات التى سيتم تحويلها ، ويكون للعقد مضمون تجارى.
- عندما لا يستوفى عقد مع العميل الضوابط السابقة يعترف بالإيراد حينما لا تعد على الشركة إلتزامات متبقية بتحويل سلع أو خدمات إلى العميل وجميع ،(أو ما يقارب جميع) المقابل المتعهد به من قبل العميل قد تم إستلامه ، وقد تم إنهاء العقد والمقابل المستلم من العميل غير قابل للرد.
- يتم قياس الإيراد من خلال تحديد سعر المعاملة الذى يمثل المبلغ المقابل الذى تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه مقابل تحويل السلع والخدمات المتعهد بها للعميل بإستثناء المبالغ التى يتم تحصيلها بالنيابة عن أطراف ثالثة (على سبيل المثال ضريبة القيمة المضافة) ، وقد يتضمن المقابل المتعهد به فى عقد مع عميل مبالغ ثابتة أو مبالغ متغيرة أو كليهما.
- يتم تحقق إيراد إستزراع ورعاية الأراضي عند أداء الخدمة للعميل وتوقيعه علي إستلامها وقبوله للخدمة المؤداه .

إيرادات الإستثمارات

- يتم الإعتراف بإيرادات الإستثمارات المالية حينما ينشأ الحق لمساهمى الشركة في التوزيعات التي تجريها الشركات الشقيقة والمتاحة للبيع في الفترة المالية التي يتم فيها اعتماد تلك التوزيعات من قبل الجمعيات العمومية للشركات المستثمر فيها.

المنح الحكومية المرتبطة بالدخل

- يعترف بالمنح الحكومية فى قائمة الدخل بطريقة منتظمة على مدار السنوات المالية التى تقوم فيها المنشأة بالإعتراف بالمصروفات التى منحت المنحة من أجل التعويض عليها
- كما يتم الإعتراف بالمنح الحكومية التى تحصل عليها المنشأة تعويضاً عن نفقات أو خسائر حدثت فعلاً أو بمثابة دعم مالى فورى لا تقابله نفقات فى المستقبل فى قائمة الدخل فى العام المالى التى تصبح هذه المنح قابلة للتحصيل.

- **المصروفات**

- يتم الإعتراف بجميع المصروفات التشغيل بما فى ذلك المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع مع تحميلها على قائمة الدخل وفقاً لمبدأ الإستحقاق فى العام المالى الذى تحققت فيها تلك المصروفات.

مدفوعات الإيجار

- يتم الإعتراف بالمدفوعات مقابل عقود التأجير التشغيلى من الغير بقائمة الدخل على أساس القسط الثابت على مدار مدة التعاقد ويتم الإعتراف بالحوافز الإيجارية المحصلة بقائمة الدخل كجزء لا يتجزأ من إجمالى مصروف الإيجار.

مزايا العاملين

- يتم الإعتراف بالإلتزامات نظم مزايا الإشتراك المحدد كمصروف عند تقديم الخدمة ذات العلاقة ويتم الإعتراف بالإشتراكات المدفوعة مقدماً كأصل إلى الحد الذى تؤدى به الدفعة المقدمة إلى تخفيض الدفعات المستقبلية أو استرداد نقدى.
- تساهم الشركة فى نظام التأمينات الإجتماعية الحكومى لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الإجتماعية رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ ويساهم العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون فى النظام بنسبة ثابتة من الأجور ويقتصر التزام الشركة فى قيمة مساهمتها وتحمل مساهمات الشركة بالأرباح أو الخسائر طبقاً لأساس الإستحقاق.

- **<u>الايرادات و المصروفات التمويلية</u>**

- تتضمن الإيرادات التمويلية إيرادات الفوائد على الأموال المستثمرة وتوزيعات الأرباح المستلمة والأرباح المحققة من بيع الأستثمارات المالية المتاحة للبيع والتغير فى القيمة العادلة فى الأستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وتثبت إيرادات الفوائد على أساس الاستحقاق وباستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.
- تشمل المصروفات التمويلية فوائد القروض المدينة والتغير فى القيمة العادلة فى الأستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، وخسائر الأنخفاض المدرجة للأصول المالية .
- تدرج جميع خسائر وأرباح فروق العملة بالصافي.
- تدرج كافة تكاليف التمويل والتى لا تمت بصلة لتكلفة أقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل لرسملة تكاليف الأقتراض بقائمة الدخل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

تكلفة الإقتراض

- يتم الإعتراف أولياً بالقروض والتسهيلات الإئتمانية بفوائد بالقيمة العادلة ناقصاً التكاليف ذات العلاقة وبعد الإعتراف الأولى يتم إثبات هذه القروض بالقيمة المستهلكة مع الإعتراف بأى فرق بين التكلفة والقيمة الإستردادية فى قائمة الدخل المستقلة على مدار فترة كل قرض على حدة على أساس سعر الفائدة الفعلية.

- **<u>ربحية السهم</u>**

- يتم احتساب ربحية السهم بقسمة صافى أرباح الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة فى تاريخ إعداد الميزانية ، وذلك بعد خصم قيمة الضرائب والإحتياطيات ونصيب العاملين فى الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة أسترشادا بما تم إقراره فى أخر جمعية والنظام الأساسى للشركة.

إصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية :

بتاريخ ٦مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة ، وفيما يلي ملخص لأهم هذه التعديلات :

المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (١٠)المعدل ٢٠٢٣ الأصول الثابتة وإهلاكاتها.١ ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣ الأصول غير الملموسة."	١- تم إعادة اصدار هذه المعايير في ،٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة. - وقد ترتب على ذلك تعديل الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج إعادة التقييم ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير: - معيار المحاسبة المصري رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء." - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) ضرائب الدخل - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) اضمحلال قيمة الأصول. - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير	تقوم الأداره في الوقت الحالي بدراسة أمكانية تغيير السياسة المحاسبية المتبعة واستخدام خيار نموذج أعادة التقييم الوارد بتلك المعايير وتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية في حالة أستخدام ذلك الخيار .	تطبيق التعديلات الخاصة بأضافة خيار استخدام نموذج اعادة التقييم على الفترات المالية التى تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣ ، وذلك بأثر رجعي ، مع أثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج اعادة التقييم بشكل أولي بأضافته الى حساب فائض أعادة التقييم بجانب حقوق الملكية بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة .

	٢ - تماشيا مع التعديلات التي تمت على معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ "الزراعة" فقد تم تعديل الفقرات (٣)، (٦) ، (٣٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها "، كما تم إضافة الفقرات (٢٢(١) و ٨٠ (ج) و ٨٠(د) الى نفس المعيار، وذلك فيما يتعلق بالنباتات المثمرة . - لا يلزم الشركة الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة (٢٨ (و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) للفترة الحالية، وهي فترة القوائم المالية التي يطبق فيها لأول مرة معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ ومعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ فيما يتعلق بالنباتات المثمرة. ولكن يجب الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة (٢٨ (و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) لكل فترة سابقة معروضة . - قد تختار الشركة أن تقيس بنداً من بنود النباتات المثمرة بقيمته العادلة في بداية أسبق فترة معروضة في القوائم المالية للفترة التي طبقت فيها الشركة لأول مرة التعديلات الواردة أعلاه وأن تستخدم تلك القيمة العادلة باعتبارها تكلفتها الافتراضية في ذلك التاريخ. ويجب إثبات أي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة في الرصيد الافتتاحي بإضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية أسبق فترة معروضة.	تقوم الأدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية من تطبيق التعديلات التي تمت على المعيار .	تطبيق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ <u>في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣ ، وذلك بأثر رجعي</u> ، مع أثبات الأثر التراكمي للمعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة بشكل أولي بأضافته الى رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه المعالجة لأول مرة .

معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٣ الاستثمار العقاري .	١ تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق للاستثمارات العقارية. ٢- وقد ترتب على ذلك تعديل لبعض الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج القيمة العادلة ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير: - معيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية - معيار المحاسبة المصري رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء." - معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) * أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية* - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) اضمحلال قيمة الأصول. - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير .	تقوم الأدارة في الوقت الحالي بدراسة أمكانية تغيير السياسة المحاسبية المتبعة واستخدام خيار نموذج القيمة العادلة الوارد بالمعيار ، وتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية في حالة استخدام ذلك الخيار .	تطبيق التعديلات الخاصة بأضافة خيار أستخدام نموذج القيمة العادلة على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣ ، وذلك بأثر رجعي ، مع اثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل أولي بأضافته الى رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة .

معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) عقود التأمين .	١- يحدد هذا المعيار مبادئ إثبات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار ويحدد قياسها وعرضها والإفصاح عنها. ويتمثل هدف المعيار في ضمان قيام الشركة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود. وتوفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازم لتقييم أثر عقود التأمين تلك على المركز المالي للشركة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية. ٢- يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) محل ويلغي معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ " عقود التأمين". ٣- أي إشارة في معايير المحاسبة المصرية الأخرى الي معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) تستبدل الي معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠). ٤ - تم اجراء تعديلات بمعايير المحاسبة المصرية التالية لتتوافق مع متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) عقود التأمين"، وهي كما يلي: - معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها - ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) (الأصول غير الملموسة - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) الاستثمار العقاري	تقوم الأدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية من تطبيق المعيار .	يجب تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠٢٤ ، وأذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) لفترة أسبق ، فيجب على الشركة الأفصاح عن تلك الحقيقة .

٤- الأصول الثابتة:

	مباني	آلات و معدات	أجهزة كمبيوتر	أثاث و تجهيزات	سيارات	١/٤ الإجمالي	٢/٤ نباتات مثمرة	الإجمالي
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنيه مصري	جنية مصرى	جنيه مصري	جنية مصرى
التكلفة:								
الرصيد فى ٠١ يناير ٢٠٢٣	٨ ٤٧٩ ٠٠٠	٦١ ٥٧٢ ٣٥٥	٢٥٩ ٥٤٨	٢ ١٩٣ ٦٧٦	١ ٢٩١ ٣٩٠	٧٣ ٧٩٥ ٩٧٠	-	٧٣ ٧٩٥ ٩٧٠
الإضافات خلال العام	-	٢ ٣١٢ ٢٦٠	١٤٤ ٠٠٠	١٥ ٥٠٠	٦٣٥ ٠٠٠	٣ ١٠٦ ٧٦٠	١ ٤٨٨ ٩٧٥	٤ ٥٩٥ ٧٣٥
الإستبعادات خلال الفترة		-	-	-	-	-	-	-
التكلفة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٨ ٤٧٩ ٠٠٠**	**٦٣ ٨٨٤ ٦١٥**	**٤٠٣ ٥٤٨**	**٢ ٢٠٩ ١٧٦**	**١ ٩٢٦ ٣٩٠**	**٧٦ ٩٠٢ ٧٣٠**	**١ ٤٨٨ ٩٧٥**	**٧٨ ٣٩١ ٧٠٥**
الإهلاك:								
مجمع الاهلاك فى ٠١ يناير ٢٠٢٣	١ ٥٦٨ ٢٥١	٢٦ ٨٤١ ٣٦٤	١٩٧ ٩٦٤	١ ٠٧٦ ٦٠٩	١١١ ٠٦٧	٢٩ ٧٩٥ ٢٥٥	-	٢٩ ٧٩٥ ٢٥٥
اهلاك العام	٥٠٨ ٧٤٠	٩ ٥٠٦ ٥٦٣	٨٢ ٥٨٤	٣١٢ ٠٤١	٢١٧ ٥٢١	١٠ ٦٢٧ ٤٤٩	١١١ ٦٧٣	١٠ ٧٣٩ ١٢٢
مجمع الاهلاك فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٢ ٠٧٦ ٩٩١**	**٣٦ ٣٤٧ ٩٢٧**	**٢٨٠ ٥٤٨**	**١ ٣٨٨ ٦٥٠**	**٣٢٨ ٥٨٨**	**٤٠ ٤٢٢ ٧٠٤**	**١١١ ٦٧٣**	**٤٠ ٥٣٤ ٣٧٧**
صافى القيمة الدفترية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٦ ٤٠٢ ٠٠٩**	**٢٧ ٥٣٦ ٦٨٨**	**١٢٣ ٠٠٠**	**٨٢٠ ٥٢٦**	**١ ٥٩٧ ٨٠٢**	**٣٦ ٤٨٠ ٠٢٦**	**١ ٣٧٧ ٣٠٢**	**٣٧ ٨٥٧ ٣٢٨**
صافى القيمة الدفترية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٦ ٩١٠ ٧٤٩**	**٣٤ ٧٣٠ ٩٩١**	**٦١ ٥٨٤**	**١ ١١٧ ٠٦٧**	**١ ١٨٠ ٣٢٣**	**٤٤ ٠٠٠ ٧١٥**	**-**	**٤٤ ٠٠٠ ٧١٥**

يوجد وثائق تأمين شاملة السطو والحريق وأخطار الشغب والإضطرابات العمالية والنقل والتنقل الخاص بالمعدات علي كافة أصول الشركة .

يوجد رهن علي الآلات والمعدات لصالح البنك التجاري الدولي .

يتم توزيع الإهلاك كالتالي : -

	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصرى
إهلاكات ضمن بند تكاليف العمليات	٩ ٦١٨ ٢٣٦
إهلاكات ضمن بند مصروفات عمومية وإدارية	١ ١٢٠ ٨٨٦
	١٠ ٧٣٩ ١٢٢

٥ مشروعات تحت التنفيذ

	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
دفعة مقدمة لشراء قطعة أرض *	٣ ٦٨٧ ٠٠٠	٢ ٥١٠ ٠٠٠
حفر آبار	٢٨ ٢١٦ ٠١٩	-
مولدات ومحولات وكابلات	٢ ٢٨٧ ٨١٢	-
طلمبات وأجهزة رى محورى	١٨ ٩٥٤ ١٧٣	-
شتلات وأشجار	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٤٨٨ ٩٧٥
جسات وتسوية تربة وتمهيد طرق (رئيسى / داخلى)	١٦ ٨٤٨ ٧٨٧	١٤ ١٣٥ ٧٠٧
الإجمالي	٨٩ ٩٩٣ ٧٩١	١٨ ١٣٤ ٦٨٢

* عبارة عن قطعة أرض بمساحة ٣٠٠٠ فدان لإقامة مشروع زراعي متكامل (٥٠% نخيل - ٥٠% زراعات) بمنطقة طريق الداخلة - العوينات - بمركز الداخلة .

٦ حق الإنتفاع

	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
التكلفة : -		
أرض زراعية بمشروع مستقبل مصر *	٢٦ ١١٥ ٩٦٨	٢٦ ١١٥ ٩٦٨
مجمع الإهلاك		
مجمع الإهلاك في ٠١ يناير ٢٠٢٣	٩ ٥٠٧ ٣٣١	٦ ٣٣٨ ٢٢٠
إهلاك خلال العام للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣ ١٦٩ ١١٢	٣ ١٦٩ ١١١
مجمع الإهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١٢ ٦٧٦ ٤٤٣	٩ ٥٠٧ ٣٣١
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١٣ ٤٣٩ ٥٢٥	١٦ ٦٠٨ ٦٣٧

* وهو عبارة عن حق إنتفاع أرض زراعية بمشروع مستقبل مصر بأرض الضبعة بموجب عقد حق إنتفاع مع القوات الجوية بتاريخ ٠١ يناير ٢٠٢٠ وذلك بغرض إستخدامها في المشروعات الزراعية ومدة حق الإنتفاع لمساحة (٩٦٩) فدان هي خمس سنوات ميلادية ويجدد العقد تلقائياً لثلاث سنوات أخري بنسبة زيادة١٠ % من قيمة الإيجار .

٧ أعمال تحت التنفيذ

	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
أسمدة ومبيدات وتقاوي	٦٩ ٣٤٥ ١٩٠	٩٦ ٦٣٣ ٥٤٨
إيجار أراضي	٢٥ ٥٨٤ ١٩١	٢٣ ١٥١ ١٢٥
طلمبات ومواتير	-	٢ ٢٨٠ ٦٨٤
الإجمالي	٩٤ ٩٢٩ ٣٨١	١٢٢ ٠٦٥ ٣٥٧

وهي عبارة عن التكاليف التي تحملتهاالشركة نتيجة إبرام عقد مع شركة النوبارية لصناعة وتكرير السكر وبموجب هذا العقد ستقوم الشركة ببيع محصول بنجر السكر الناتج عن زراعته للعروة الشتوية لجميع الفترات لموسم ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ لمساحة ٣٧٨٠ فدان بنظام الري المتطور والزراعة الآلية وقامت الشركة بإصدار شيكات ضمان بقيمة ٧٤٥٠٠٠٠٠ جم (فقط أربعة وسبعون مليون وخمسمائة ألف جنيها مصريا لا غير) لصالح شركة النوبارية لصناعة وتكرير السكر .

٨ المخزون

	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
الإنتاج التام - سيلاج أخضر	٣٢ ٨١٥ ٩٦٦	-
مواد خام (تقاوى / مبيدات/ أسمدة)	١٢ ٩٣٤ ٦٦٥	١٣ ٨٠٢ ٠١٣
الإجمالي	٤٥ ٧٥٠ ٦٣١	١٣ ٨٠٢ ٠١٣

٩ النقدية وما في حكمها

		٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
نقديـــة لدى البنوك - حسابات جارية	١/٩	١٣ ٣١٥ ٧٥٦	٩ ٣٣٨ ١٧٦
الإجمالي		١٣ ٣١٥ ٧٥٦	٩ ٣٣٨ ١٧٦

١/٩ النقدية بالبنوك ، الحسابات الجارية

	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
البنك العربي - جنيه مصرى	٢٨٨ ٥٥٧	-
البنك التجاري الدولي - جنيه مصري	٦٤ ٦٠٦	٥ ٢٨٢ ١١٤
البنك الزراعي المصري - جنيه مصري	١٢ ٩١١ ٩٢٧	٤ ٠٢٥ ٦٠٠
البنك التجاري الدولي - دولار أمريكي	٥٠٢	٥٠٢
البنك التجاري الدولي - اليورو	٤٦٦	٤٦٧
البنك الأهلي القطري- جنيه مصري	٥ ٤٧٩	٥ ٤٧٩
البنك العربى الأفريقى - جنيه مصرى	١٤ ٨٥٩	١٤ ٨٥٩
البنك الأهلى المصرى - جنيه مصري	٢١ ٩٩٥	١ ٧٩١
بنك عوده - جنيه مصري	٧ ٣٦٥	٧ ٣٦٥
الإجمالي	١٣ ٣١٥ ٧٥٦	٩ ٣٣٨ ١٧٦

١٠ العملاء و أوراق القبض

	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
العملاء	١٨٧ ٢٥٠	١ ٨٥٤ ٩٣١
الإجمالي	١٨٧ ٢٥٠	١ ٨٥٤ ٩٣١
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة (العملاء وأوراق القبض)	٢ ١٨٧	-
الصافى	١٨٥ ٠٦٣	٣ ٧٠٩ ٨٦٢

١١ أرصدة مدينة لدى مصلحة الضرائب

	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
ضريبة مخصومة من المنبع	٣ ٣٨٣ ٠٤٩	٤ ٦٠٢ ٥٦٢
الضرائب على القيمة المضافة	٣٩٢ ٨٤٧	٣٩٢ ٨٤٧
الضرائب العامة علي المبيعات	٣٩١ ٥٩٩	٣٩١ ٥٩٩
الإجمالي	٤ ١٦٧ ٤٩٦	٥ ٣٨٧ ٠٠٩
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة (ارصدة مدينة لدى مصلحة الضرائب)	٢٤ ٥٣٤	-
الصافى	٤ ١٤٢ ٩٦٢	٥ ٧٧٨ ٦٠٩

١٢ مدينون وأرصدة مدينة أخرى

	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
موردين دفعات مقدمة *	١٦ ٦٠٦ ٣٧٥	١٧ ١٦١ ٠٠٠
تأمينات لدى الغير	١٣ ٨٢٠	١٣ ٨٢٠
عهد وسلف	١٢٩ ١٠٩	١١٤ ٠٠٠
مدينون متنوعون	-	٤١٥ ٠٠٠
الإجمالي	١٦ ٧٤٩ ٣٠٤	١٧ ٧٠٣ ٨٢٠
يخصم		
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة (مدينون وحسابات مدينة أخرى)	٩٨ ٦٠٣	-
الصافى	١٦ ٦٥٠ ٧٠١	١٧ ٧٠٣ ٨٢٠

* وهي عبارة عن دفعات من القيمة الإيجارية لعقود المشاركات الزراعية لتنفيذ عقد شركة النوبارية لصناعة وتكرير السكر .

١٣ رأس المال

حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٥٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جم (فقط خمسمائة وستون مليون جنيه مصرى) وبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٥٦ ٠٠٠ ٠٠٠ جم (فقط ستة وخمسون مليون جنيه مصرى) ، تم تخفيض رأس مال الشركة المرخص به من مبلغ ٥٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري (فقط خمسمائة وستون مليون جنيه مصري) ليصبح ٢٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري (مئتان وثمانون مليون جنيه مصري) وبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٥٦ ٠٠٠ ٠٠٠ جم (فقط ستة وخمسون مليون جنيه مصرى) مقسم إلى عدد ٥٦ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم قيمة السهم ١٠ قروش .

م	الاسم	الجنسية	عدد الأسهم	نسبة المساهمة ٪	القيمة بالجنيه المصرى
١	أيمن اسماعيل صلاح عبد المجيد العبد	مصرى	٣٦٠ ٨١٠ ٢٥٠	%٦٤.٤٣	٣٦ ٠٨١ ٠٢٥
٢	هند محمد صابر عبد المعطى الطيبى	مصرية	٣٨ ٥٩٢ ٠٠٠	%٦.٨٩	٣ ٨٥٩ ٢٠٠
٣	هبة الله إسماعيل صلاح عبد المجيد العبد	مصرية	٦٤ ٠٠٠ ٠٠٠	%١١.٤٣	٦ ٤٠٠ ٠٠٠
٤	نرمين محمد صابر عبد المعطى الطيبى	مصرية	٣٨ ٥٩٢ ٠٠٠	%٦.٨٩	٣ ٨٥٩ ٢٠٠
٥	طارق صلاح الدين خليل يوسف	مصرى	٣٣ ٢٥٠ ٩٦٩	%٥.٩٤	٣ ٣٢٥ ٠٩٧
٧	مساهمين أقل من ٥ %	مصريون	٢٤ ٧٥٤ ٧٨١	%٤.٤٢	٢ ٤٧٥ ٤٧٨
	الاجمالى		٥٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠		٥٦ ٠٠٠ ٠٠٠

١٤ التزامات ضريبيه مؤجلة

		٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
رصيد أول المدة	١٩٩٨٢١٤	٢ ٧٨٢ ٢٦٢	٢ ٠٧٧ ٨٠٧
الإهلاك الضريبى المحسوب طبقا للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥		٧ ٣٠٧ ٥٢٦	٨ ٥٣٧ ٠٣٢
الإهلاك المحاسبى		١٠ ٦٢٧ ٤٤٩	٥ ٤٠٦ ١٢٣
فروق الإهلاك	٣٧ ٠٦٥	(٣ ٣١٩ ٩٢٣)	٣ ١٣٠ ٩٠٩
الأصل / (الإلتزام) الضريبى المؤجل ٢٢.٥%		(٧٤٦ ٩٨٣)	٧٠٤ ٤٥٥
رصيد أخر المدة		٢ ٠٣٥ ٢٧٩	٢ ٧٨٢ ٢٦٢

١٥ قروض متوسطة الأجل

	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
البنك التجاري الدولي *	٢ ٩٤٤ ٣٣٧	٥ ٢٩٩ ٨٠٤
الإجمالي	٢ ٩٤٤ ٣٣٧	٥ ٢٩٩ ٨٠٤

* قامت الشركة بإبرام عقد تمويل متوسط الأجل مع البنك التجاري الدولي وبموجب هذا العقد طلبت الشركة من البنك الحصول علي تمويل متوسط الأجل بمبلغ ١٦ ٠٠٠ ٠٠٠ جم (فقط ستة عشر مليون جنيه مصري) وذلك بغرض تمويل / إعادة تمويل ١٠٠ % من قيمة الالات المشتراه والمركبات الجديدة للشركة وذلك في إطار مبادرة البنك المركزي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بنسبة فائدة ٧% (سبعة في المائة) ، وإتفق الطرفان علي تخفيض قيمة التمويل ليصبح إجمالي مبلغ ٩ ٤٢١ ٩٠٠ جم (فقط تسعة ملايين واربعمائة وواحد وعشرون ألف وتسعمائة جنيها مصريا لا غير) وذلك بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠٢١ .

١٦ بنوك دائنة وتسهيلات بنكية

	حد التسهيل	٢٠٢٣/١٢/٣١	حد التسهيل	٢٠٢٢/١٢/٣١
		جنيه مصرى		جنيه مصرى
البنك الأهلي المصري - جم	٣٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٢ ٩٩٨ ٧٤٣	٣٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٢ ٩٤٣ ٩٥٣
البنك الزراعي المصري	٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٧ ٤٠٤ ٨٣٦	٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٤ ٩٨٥ ٥١٣
الإجمالي		٩٠ ٤٠٣ ٥٧٩		٥٧ ٩٢٩ ٤٦٦

١٧ موردين وأوراق دفع

	٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
موردين	١٤ ٥٣٩ ٣٦٠	١٨ ٤٠١ ٠٣٧
أوراق دفع	٢٨ ٨٣٣ ٠٣٩	٢٩ ٥٤٠ ٨٢٩
الإجمالي	٤٣ ٣٧٢ ٣٩٩	٤٧ ٩٤١ ٨٦٦

١٨ دائنون و أرصدة دائنة أخرى

	٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
عملاء دفعات مقدمة *	٥٦ ٣٤٠ ٠٠٠	٣٩ ٧٥٩ ٣٥٦
مصروفات مستحقة	٢٣٠ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠
الهيئة العامة للتأمين الصحى (المستحق للمساهمة التكافلية) **	٢ ٠٧٩ ٧٧٩	١ ٥١١ ٣٠٩
دائنون متنوعون	١٨٦ ٠٠٠	١ ٤٥٣ ٤٨٣
الإجمالي	٥٨ ٨٣٥ ٧٧٩	٤٢ ٨٤٤ ١٤٨

* وهي عبارة عن الدفعات المحصلة من شركة النوبارية لصناعة وتكرير السكر وفقاً للعقد المبرم معهم .

** يتم إحتساب المساهمة التكافلية المشار إليها أعلاه بواقع ٢.٥ في الألف من جملة الإيرادات السنوية طبقاً للقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ والخاص بقانون التأمين الصحي الشامل .

١٩ أرصدة دائنة لدى مصلحة الضرائب

	٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
ضريبة الخصم تحت حساب الضريبة	٢٤ ٦٣٠	٩٠ ٥٥٤
ضريبة كسب العمل	١٨ ٣١٨	٢٠ ٤١٢
ضريبة الدخل المستحقة	٧ ٣٩٣ ٠٣٥	٢ ٩٤٧ ٢١٥
الإجمالي	٧ ٤٣٥ ٩٨٣	٣ ٠٥٨ ١٨١

٢٠ المبيعات

	٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
سيلاج ومحاصيل زراعية	٢ ٣٤٠ ٠٠٠	٩٢ ٥٠٣ ٣٦٣
محصول البنجر	٢١١ ٥٣٥ ٣٦٤	-
سكر	٣ ١٢٥ ٠٠٠	-
ليمون	٩٢ ٧٩٩	-
قمح	٧ ٢٢٠ ٣١٢	-
إستزراع ورعاية الأراضي	٢ ٦٢١ ١٠٩	٢٥ ٧٠٦ ٣٢٥
الإجمالي	٢٢٦ ٩٣٤ ٥٨٤	١١٨ ٢٠٩ ٦٨٨

٢١ تكلفة المبيعات

	٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
أسمدة و مبيدات و تقاوي	١٣٢ ٥٩٧ ٤٥٠	٢٥ ٠٣٧ ٣٥٩
ايجار ارض	١٥ ٥٤٩ ١٢٦	-
إهلاكات أصول ثابتة	٩ ٦١٨ ٢٣٦	٤ ٤١٢ ٢٦٤
أجور ومرتبات	٥ ٤٦٤ ٧٣٢	١ ٦٦٣ ٧٧٥
مصاريف مشروعات	٣ ٦٥٩ ٠٠٠	-
زيوت و وقود	٣ ٠٠٢ ٥١٤	١ ٧٤٩ ٣٨٤
سيلاج أخضر ونقل بنجر	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٦ ٢٣٢ ٠٥١
اصلاح و صيانة معدات	٢ ٤٧٢ ٩٧٠	٢ ١٧٩ ٦٠٦
مصاريف تخليص	١ ٢٥٤ ١٧٣	-
ايجار معدات	٦٦٨ ٦٩١	-
تأمينات اجتماعية	٢٧٩ ٣٨٢	-
اطارات معدات و سيارات	١٣ ١٦٠	-
نقل بضاعة	٢ ٥٣٠	-
عمالة مؤقتة	-	٤٠٧ ٥٥٠
مصروفات متنوعة	-	٥ ٠٦٥
الإجمالي	١٧٧ ٥٨١ ٩٦٤	٩١ ٦٨٧ ٠٥٤

٢٢ مصروفات إدارية وعمومية

	٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
استشارات مالية	١ ٦١٥ ٠٠٠	٨٨ ٥٠٠
اجور و مرتبات	١ ٣٦٦ ١٨١	١ ٨٨٨ ١١٥
اقساط تامين	١ ١١٦ ٨٧٣	-
مصاريف بنكية جنية	٢٨٥ ٨٥٧	٧٦ ٣٣٤
استشارات قانونية	١٣٢ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠
استشارات فنية	١١٤ ٠٦٥	١١ ٠٠٠
تامينات اجتماعية	٦٩ ٨٤٦	٢٦٠ ٤٩٦
رسوم و اشتراكات	٦٦ ٥٧٩	٧٩٦ ٦٩٠
كهرباء	١٢ ٤٦٠	-
ادوات كتابية و مكتبية	١١ ٨٠٨	٢ ١٨٥
مصاريف متنوعة	١ ٦٨٢	٢٩٧
انتقالات	١ ٤٠٠	-
مصاريف سفر و اقامة	١ ٢٠٠	-
ضيافة	١ ٠٦٦	-
بريد و دمغة	٥٩	-
ضريبة الدخل المستحقة	-	-
الإجمالي	٤ ٧٩٦ ٠٧٥	٣ ١٣٨ ٦١٦

٢٣ أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب أرقام المقارنة وذلك لتتفق مع عرض القوائم المالية في بنود المبيعات والتكلفة والمصروفات العمومية والإدارية والمشروعات تحت التنفيذ وأعمال تحت التنفيذ .

٢٤- الأدوات المالية وإدارة المخاطر :

ا- تتمثل الأدوات المالية للشركة فى الأصول والألتزامات المالية وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالصندوق ولدى البنوك والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى كما تتضمن الألتزامات المالية أرصدة بعض الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى .

ب - خطر سعر العائد (الفائدة) :

تقوم الشركة بمراقبة توافق تواريخ إستحقاق الأصول والألتزامات المالية مع أسعار الفوائد المرتبطة بها.

- **القيمة العادلة للأدوات المالية :**

طبقاً لأسس التقييم المتبعة فى تقييم أصول وإلتزامات الشركة الواردة بالإيضاح رقم (٢) فإن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية فى تاريخ الميزانية.

- **هـ خطر الإئتمان**

يتمثل خطر الأئتمان فى مدى مقدرة العملاء الممنوح لهم الأئتمان على سداد المستحق عليهم ويعتبر هذا الخطر محدوداً حيث تقوم الشركة بتوزيع مخاطر الأئتمان .

٢٥ - الموقف الضريبى :-

الضريبة على أرباح شركات الأموال :

الشركة ملتزمة بتقديم الإقرارات فى المواعيد القانونية ولم ترد أي نماذج فحص من المأمورية.

الضريبة على الأجور والمرتبات :

تم فحص الشركة حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ وتم سداد الضريبة المستحقة.

- **ضريبة الدمغة :**

تم فحص الشركة حتى٢٠١٩/١٢/٣١ وتم سداد الضريبة المستحقة .

- **ضريبة القيمة المضافة :**

الشركة ملتزمة بتقديم الإقرارات فى المواعيد القانونية ولم يتم فحص الشركة حتى تاريخه.

- **الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة :**

الشركة ملتزمة بتطبيق أحكام قانون٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة .